بعد بداية سقوط صقور البيت الأبيض: غربيون يطالبون بعدم أمركة أوروبا

يحيى أبو زكريا*

■ أعلن السياسي السويدي دانيال السبيري أن على السويد أن تقطع كل علاقاتها بأمريكا اذا اختارت هذه الأخيرة السيناريو العراقي في تعاملها مع ايران، ومن جهة أخرى فقد ارتفعت العديد من الأصوات في الغرب تندد بالسياسة الأمريكية ولم يحدث في تاريخ أوروبا أن تشكل اجماع شبه مطلق ضد أمريكا مثلما هو الحاصل الآن بعد احتلال أمريكا للعراق، واذا كان الاعتراض على أمريكا في أوروبا في وقت سابق مقصورا على التيارات والنخب الثقافية اليسارية، فقد بات الغضب على أمريكا سمة الشارع الأوروبي في الظرف الراهن، ولأول مرة تتوافق القوى السياسية اليمينية واليسارية والتي تقف في الوسط، والكنائس والتيارات الدينية بمختلف مذاهبها على الاعتراض الشامل على سياسة امريكا وتوجهاتها العدوانية ، كما أنه ولأول مرة وفي معظم الدول الأوروبية تتقاطع التوجهات الرسمية مع التوجهات الجماهيرية حيث أصبحت أمريكا دولة عدوانية بدائية بعد أن نجحت في تسويق نفسها أوروبيا في وقت سابق كدولة ديمقراطية أولى في العالم.

وللاشارة فان استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق والطريق المسدود الذي بلغه والذي أفضى الى بداية سقوط صقور البيت الأبيض الواحد تلو الآخر بدءا بوزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد ثم جون بولتون مندوب أمريكا في جمعية الأمم المتحدة، فرض نفسه على كل وسائل الاعلام الغربية التي خصصت أوقاتا اضافية لهذا الحدث وتجمع كافة التعليقات وبمختلف اللغات الأوروبية أن هذه الاستقالات تعكس فعليا عمق أزمة أمريكا في العراق، وأعاد بعض المحللين الغربيين تذكير المواطنين الأوروبيين بأن أمريكا خدعت بعض العواصم الغربية عندما أكدت واشنطن لها أن الحرب على العراق ستكون خاطفة ونظيفة .

ولا شكّ في أن المناخ السياسي العام في أوروبا أرخى بظلاله على تعامل الأوروبيين مع البضائع الأمريكية وتعتبر منظمة هجوم الأوروبية Attack المعارضة للأمركة والسياسة الأمريكية في كل تفاصيلها أن شراء قنينة كولا معناه المساهمة في صناعة صاروخ كروز أمريكي.

و لأول مرة في تاريخ الصحافة الأوروبية تصبح أمريكا موضوعا يتناوله المحللون والكتّاب بكثير من النقد اللاذع أحيانا والجريء أحيانا أخرى، واذا كان نقد أمريكا في السابق حكرا على الكتّاب والمثقفين اليساريين والقوميين والوطنيين والماويين والكنائسيين المحافظين وأتباع المذاهب والديانات الآسيوية كالبوذية والطاوية والكونفوشيوسية، فان الكتّاب الليبراليين الذين كانوا الى وقت قريب معجبين بالحضارة الأمريكية وبالنمط الأمريكي في الحياة سخروا أقلامهم لفضح هذا النموذج الذي بات يستهدف الانسان في كل أبعاده، وفي نظر هؤلاء فان الأمركة هي مشروع استعماري جديد لا يختلف عن الاستعمار الأوروبي القديم لكن بأساليب جديدة، والعجيب أن هذه الآراء تصدر من لدن مفكرين غربيين في الوقت الذي بذلت فيه أمريكا مجهودات جبّارة عقب الحادي عشر من ايلول/سبتمبر لاستمالة الرأي الغربي اليها حتى شبه البعض التجيير الأمريكي الاعلامي والسياسي لأحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر لصالحها بالهلوكست اليهودي وأسموه الهلوكست الأمريكي. ومن جهتها جريدة «أفتون بلادت» الذائعة الانتشار في السويد نشرت عنوانا عريضا جاء فيه: استيقظ بوش، معتبرة أن أوروبا قالت بالاجماع لا لمنطق الحرب الأمريكي. وفي السياق ذاته صرح الصحافي والكاتب السويدي يان غيلو المشهور بكتابته ضد أمريكا بأن تظاهرات الأوروبيين ضد منطق الحرب الأمريكي شكلت يوما أسود في وجه المتعطشين للدماء، وأن الملايين في أوروبا قد تظاهروا صراحة ضد أمريكا. وتجدر الاشارة الى أن بعض القادة الأوروبيين شاركوا شعوبهم في التظاهرات المنددة بأمريكا كما فعل رئيس وزراء النرويج بوندفيك الذي انضم الى تظاهرة مناوئة لأمريكا في النرويج.

وحسب خبير أوروبي فان القادة الأوروبيين اذا لم يحسبوا حسابا لشعوبهم فعليهم أن يعدوا حقائب الخروج من دوائر القرار، لأن الناخب الأوروبي هو أهم لاعب في اللعبة السياسة في الغرب. ورغم حجم الضغوط السرية واحتجاجات الكواليس المبطنة والتي وصلت الى حد التهديد من قبل أمريكا لبعض العواصم الغربية فان هذه العواصم رفضت لحد الآن الاذعان للضغوط الأمريكية، وبناء عليه فقد تلجأ واشنطن الى تغيير موقفها من الاتحاد الأوروبي الذي بات يرهقها في المحافل الدولية، وللاشارة فان أمريكا دعمت بقوة قيام الاتحاد الأوروبي من منطلقات ثلاثة أولها أن يكون هذا الاتحاد سابحا في دائرتها السياسية والاقتصادية، وثانيا لالحاق الدول الأوروبية الاشتراكية سابقا بهذا الاتحاد وبالتالي تنتصر الليبيرالية على الاشتراكية كما كانت تخطط له واشنطن، وثالثا كانت واشنطن تخطط أن تتحول أوروبا الكبيرة الى سوق كبيرة تستوعب بضائعها الاقتصادية ومنتوجاتها الزراعية وغير ذلك، واذا بدأ الاتحاد الأوروبي يخرج عن هذه المنطلقات فسوف تكون بداية الطلاق البائن بين أوروبا القديمة وأمريكا الجديدة!

غير أن بعض الدول في الاتحاد الأوروبي بدأت تجهر بما أسمته بالاختراق الأمريكي للدول الأوروبية حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال الأراضي البريطانية على التنصت على ملايين المكالمات الهاتفية والاتصالات الفاكسية وحتى البريد الالكتروني للأشخاص العاديين، وقد أكدت وثيقة للبرلمان الأوروبي أن أمريكا وبريطانيا قد طورتا نظام ـ ايشلون ـ والذي يتيح لأمريكا امتصاص ملايين الاتصالات وتصفيتها وغربلتها عند الحاجة مع الاحتفاظ بالمعلومات التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد حملة الصحافة النمساوية على هذا الاختراق جرت تحركات في كواليس المؤسسات الأوروبية في بروكسل لمعرفة كافة التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع والذي تعتبر بريطانيا وهي عضو في الاتحاد الأوروبي طرفا فيه. وقد استطاعت وسائل الاعلام الأمريكية التعتيم على هذه الحملة النمساوية من خلال شن حملة مضادة على النازيين الجدد الذين وصلوا الى دوائر القرار في فيينا في وقت سابق حسب زعمها.

وقد أعادت الصحف الدانماركية التذكير بأن أمريكا تتجسس على كل الأوروبيين، وقد نشرت هذه الصحف الدانماركية وثيقة البرلمان الأوروبي والتي تتهم صراحة أمريكا بالتجسس على مكالمات الأوروبيين كل الأوروبيين. وكان البرلمان الأوروبي قد وضع لجنة تسمى لجنة – ايشلون – للغوص في خفايا هذا النظام وقدراته الحقيقية في التنصت على المكالمات الهاتفية ولو فاقت مئات ملايين المكالمات ثمّ اعادة فرز هذه المكالمات وغربلتها واستقاء المعلومات الدقيقة منها، وهذا التنصت يطاول الجميع وبدون استثناء سياسيين ومديري أجهزة أمنية وأصحاب شركات ومصانع. ويعيش الاتحاد الأوروبي حيرة حقيقية ازاء هذه العضلة فهو لا يستطيع أن يجابه أمريكا مباشرة، وفي نفس الوقت فان ما يجري هو انتهاك صارخ لقوانين دول الاتحاد الأوروبي حيث أن هذه الدول تحظر التنصت على مكالمات مواطنيها.

وقد تتطور المسائل بحسب بعض المراقبين في أوروبا الى أن تحرج الدول الأوروبية أمام مواطنيها وخصوصا اذا استمرت وسائل الاعلام الغربية في اثارة هذا الموضوع. بل ان أحد الغربيين المتابعين لتطورات المسار السياسي والاقتصادي في أوروبا يرى أن تسارع الأوروبيين باتجّاه انجاح وحدتهم وتقوية اقتصادهم بأنه ضرورة حتى لا تتلاشى أوروبا سياسيا واقتصاديا تماما كما تلاشت العديد من الدول والتكتلات التي غرقت في أتون المشاكل السياسية والاقتصادية المتفاقمة. ويرى هذا الخبير أن العصر الأمريكي الراهن لا يعترف لا بالصغار ولا بالمراهقين السياسيين ويجب أن تكون الدول في خانة الكبار لتتمكن من مقاومة خطر التلاشي والانفلات الذي سيكرس التبعية المطلقة للغول الأمريكي.

كما أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة من قبيل البطالة والتردي الاقتصادي والحفاظ على البيئة وصحة الانسان أمور يضطلع بها المجموع، وكلما كانت الدول المشاركة في تطويق هذه الأزمات كثيرة كلما أمكن انهاء هذه الأزمات وفي ظرف زمني وجيز. وانطلاقا من هذه المرتكزات تحركت السياسة الأوروبية والأرجح أنها ستكمل في الاتجاّه نفسه في العشر سنوات المقبلة. وقد كان التركيز الأوروبي في السنوات الأخيرة على مجموعة أمور هي:

رسم سياسة داخلية أوروبية مشتركة، ورسم سياسة اقتصادية مشتركة، بالاضافة الى ضرورة التعاطي مع القضايا الدولية المشتركة بشكل جماعي وهذا ما يفسّر بداية تحرك الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة في الشرق الأوسط وفي الأزمات الدولية الأخرى وفي المحافل الدولية.

وعلى صعيد رسم السياسة الأوروبية الداخلية الموحدة فقد تكثفت لقاءات المندوبين الأوروبيين بشكل مكثّف في بروكسل وفي غيرها من العواصم الأوروبية، وكثيرا ما كان يجتمع وزراء الزراعة الأوروبيون لينسقوا في الملف الزراعي ويصمّموا قوانين موحدة في هذا المجال، وكثيرا ما كان يجتمع وزراء التعليم ليرسموا طرائق للتعليم متقاربة، وقد قطع الأوروبيون في سبيل وحدتهم في التفاصيل أشواطا كبيرة، وكان القادة الأوروبيون في قمم الاتحاد الأوروبي يوقعون على كل هذه التفاصيل. والعجيب أن الأوروبيين اتفقوا حتى على نوعية اشارات المرور وكيفياتها وطرائق تصميم الأراجيح التي يستخدمها الأطفال في مدارسهم. ويمكن القول أن التوافق بين الدول الأوروبية في السياسات الداخلية بات كاملا في مجال مكافحة ما يسمىّ بالارهاب والحد من الهجرة غير الشرعية وغير ذلك من المواضيع، وقد أصبح المسافر من النرويج الى فرنسا برا لا يصادف البتة رجال الأمن ولا داعي أن يبرز أوراقه الثبوتية، وخصوصا بعد أن أصبح الحاسوب الأمني موحدا ويمكن معرفة تفاصيل شخص ما سافر من الدانمارك الى فرنسا عبر ادراج اسمه في الحاسوب الأمني الفرنسي.

وعلى الصعيد الاقتصادي تمكنت أوروبا من توحيد عملتها ورفعت القيود عن الصادرات والواردات من والى أوروبا، فالبضاعة التي تصل من فرنسا الى السويد تكون معفاة من الضرائب، وما دامت البضائع من الدول الأوروبية فهي معفاة من الضرائب، وبهذا الشكل اتسعت السوق الأوروبية وبات بالامكان أن يسوق الأوروبي بضائعه في عشرات الدول الأوروبية دون أن يوقفه أحد. وبفضل الخطة الاقتصادية التي وضعها الأوروبيون أصبحت عملتهم الموحدة تنافس العملة الأمريكية، كما أن الخطّة الاقتصادية الأوروبية الموحدة كسرت الاحتكار الأمريكي للأسواق الأوروبية وهو ما بدأ يولد بدايات عدم رضا أمريكي من مشروع الاتحاد الأوروبي وخصوصا اذا كبر أكثر مماّ ينبغي.

واذا كانت أوروبا الموحدة قد استطاعت ترتيب أوراقها الداخلية السياسية والاقتصادية فقد أصبحت تتعاطى مع القضايا الساخنة في العالم العربي والاسلامي والثالث بشكل جماعي وأصبحت لأوروبا وجهة نظر واحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو القضايا الافريقية، وسبب ذلك يعود الى تكثيف التنسيق بين الدول الأوروبية حيث لكل دولة أوروبية ممثل عنها سواء في البرلمان الأوروبي الموحد في لوكسمبورغ أو في اللجان العاملة فيما يعرف بالحكومة الأوروبية في بروكسل. وما يتفق عليه المندوبون الأوروبيون يصل لتوه الى عواصم القرار في الدول الغربية والتي تتحرك في ضوء ما قرره المندوبون الأوروبيون في بروكسل أو في العواصم الغربية التي تشهد على الدوام لقاءات ومؤتمرات لاستراتيجيي الاتحاد الأوروبي.

وهذا لا يعني أن هناك دولا أوروبية لا تسعى للتغريد خارج السرب الأوروبي، فبريطانيا وبسبب ادماج سياستها الخارجية بالسياسة الأمريكية تسعى على الدوام ليكون الموقف الأوروبي في وجهة الهوى الأمريكي، ولكنها لم تنجح بسبب الجدار الفرنسي حينا، والجدار الألماني أو جدارات دول أوروبا الشمالية. مع العلم أن بريطانيا ما زالت الى يومنا هذا ترفض فكرة العملة الموحدة اليورو وما زالت محتفظة بالجنيه الاسترليني.

واذا كانت أوروبا الموحدة قد حققت لحد الآن الكثير من الأشياء والانجازات فان هناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي قد تعيق وصول المشروع الأوروبي الى أهدافه النهائية. فانضمام الدول الأوروبية الفقيرة التي كانت محسوبة على المحور اليساري سابقا سيرخي بظلاله على أوروبا الموحدة وسيجعل أوروبا منقسمة الى قسمين أوروبا غنية ومصنعة وأوروبا فقيرة ومستهلكة، وقد أصبحت أوروبا الغنية والمصنعة تشكو من تبعات انضمام أوروبا الفقيرة اليها فقد بدأت جيوش المتاجرين بالمخدرات يأتون الى الخارطة الأوروبية الغنية بسمومهم البيضاء، ورقيقهم الأبيض وهو ما بدأ ينتج مشاكل اجتماعية اضافية في الخارطة الأوروبية الغنية لتضاف الى المشاكل القديمة. كما أن النهوض بأوروبا الفقيرة يتطلب رساميل كبيرة للغاية قد لا تستطيع أوروبا الغنية توفيرها على المدى القريب والمتوسّط. ويضاف الى ذلك فان أوروبا الغنية التي كانت تشكو من هجرة غير محدودة من العالم الثالث اليها باتت تواجه تحدي هجرة الأوروبيين الفقراء اليها باعتبار أن قوانين الاتحاد الأوروبي تجيز لأي أوروبي أن يقيم في أي دولة أوروبية عضو في الاتحاد الأوروبي دون الحاجة الى الاقامة.

والتحدي الخارجي الذي تواجهه أوروبا الموحدة هو أمريكا نفسها التي أشرفت على بعث الحياة في أوروبا عقب الحرب الكونية الثانية، والتي كانت تريد بناء أوروبا موالية لها، واذا فكرت أوروبا أن تستقل بسياستها واقتصادها فقد يكون ذلك مؤشرا على قرب الطلاق البائن بين أمريكا وأوروبا كما توقعت دراسة أمريكية خاصة، ومعنى ذلك أن واشنطن بعد أن تنتهي من صدامها مع العالم الاسلامي قد تدخل في صدام آخر مع مجموعات دولية أخرى ما دام الصدام هو مرتكز أساس للسياسة الأمريكية.

المنطلقات التي مهدت لقيام الاتحاد الأوروبي تقوم على ضرورة أن يكون لهذا الاتحاد خصوصيته ودوره في صناعة السياسات المحلية والاقليمية والدولية، ولعل هذا الاتحاد الأوروبي في بعده الآخر كان يهدف الى مواجهة الأحادية الأمريكية التي تكرست بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، وكان بعض منظري الاتحاد الأوروبي يرون أن الدول الأوروبية منفردة لا تستطيع أن تواجه عصر التكتلات، كما لا يمكن أن تخرج عن ذيول مشروع مارشال الأمريكي الذي بعث الحياة في أوروبا بعد الحرب الكونية الثانية والذي يعتبره هؤلاء المنظرون بأنه بمثابة الحبل السري الذي يربط بين أمريكا والدول الأوروبية. والى ما قبل الحادي عشر من أيلول 2001 كانت المجموعة الأوروبية تعمل جاهدة لكي تكون لها سياستها المستقلة عن السياسة الأمريكية وتحديدا فيما يتعلق بسياسة هذا الاتحاد تجاه القضية الفلسطينية وتجاه قضايا العالم العربي والاسلامي. وكانت الدول الأوروبية الغنية والكبيرة من قبيل فرنسا وألمانيا والسويد والدانمارك واسبانيا وايطاليا تنأى بنفسها عن السياسة الأمريكية الخارجية على وجه التحديد، وبقيت بريطانيا وحدها في خطّ الشذوذ السياسي الأوروبي وأصرت على أن تكون مع واشنطن في كل توجهاتها، ويرجع الخبراء الغربيون ذلك الى كون بريطانيا التي ما زالت مسكونة بتاريخها الأمبراطوري بأنها تريد أن تلعب أدوارا كبيرة ولن يتأتى لها ذلك الاّ من خلال أمريكا التي استفردت بصناعة القرارات الدولية. واذا كان هذا المشهد السياسي في أوروبا قبل الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، فان المشهد ازداد تعقيدا وارتباكا بعد الحادي عشر من أيلول 2001 حيث بعثت واشنطن أكثر من رسالة الى العواصم الأوروبية مفادها: من ليس معنا فهو بالتأكيد ضدنا، وكان هناك الحاح أمريكي على اقحام المجموعة الأوروبية في معادلة الحرب على ما أسمته أمريكا بالارهاب، باعتبار أن واشنطن تعتبر أن أوروبا هي أهم حليف لها بحكم التاريخ والراهن، وبحكم المرجعية العقائدية والفكرية الواحدة. وبداية تجاوبت أوروبا مع طروحات واشنطن الجديدة وانساقت وراء لحظات الانفعال، لكن وبعد زوال لحظات الانفعال والتأثر بدأت العديد من العواصم الغربية تراجع نفسها وتدرك أن الانسياق وراء المشروع الأمريكي العالمي الجديد من شأنه أن يجعل أوروبا تقفز على قوانينها الداخلية ومن شأن ذلك أن يؤدي الى ارباكات داخلية في أكثر من واقع أوروبي، خصوصا وأن المسلمين في معظم الدول الأوروبية هم أصحاب الديانة الثانية بعد المسيحية وأغلبهم يتمتعون بحق المواطنة، ويحق لهم التصويت والترشح للانتخابات التشريعية وغيرها. ولحظة الاستيقاظ من الانفعال بدت في عدم استجابة كل الدول الأوروبية في الذهاب مع الجيش الأمريكي الى أفغانستان وحتى بعض الفرق الأوروبية التي شاركت في الحرب الأمريكية في أفغانستان بدأت تعود الى بلادها تحت ضغط الرأي العام الأوروبي الذي يبدو في غالبيته ضد التوجهات الأمريكية كما رفضت العديد من العواصم الغربية مشروع عسكرة العراق. ولأول مرة في تاريخ أوروبا تنطلق تظاهرات يشارك فيها عشرات الآلاف من الأوروبيين ويهتفون ضد السياسة الأمريكية وتوجهات جورج بوش الراهنة. كما أن الدول الأوروبية لم تبادر الى وضع حد للوجود الاسلامي في أوروبا وحتى أتباع أشد الحركات الاسلامية راديكالية لم يتعرض لهم أحد، والذين طاولتهم الأجهزة الأمنية الأوروبية هم الذين قدمت بشأنهم وكالة الاستخبارات الأمريكية ملفات، وقد أطلق سراح الكثير منهم بعد أن تبث للأجهزة الأمنية الأوروبية أن هؤلاء أبرياء، كالطيار الجزائري لطفي رايسي الذي اتهمته واشنطن بتدريب الطيارين الذين قاموا بتفجير برجي التجارة في نيويورك، وأطلق سراحه لعدم وجود دليل علما أن واشنطن كانت تطالب بريطانيا بتسليمه لها، وفي السويد لم يتعرض أي عنصر من أتباع تنظيم القاعدة للاعتقال علما أن مسؤولا في الاستخبارات السويدية أعلن أن هناك 15 شخصا من أتباع تنظيم القاعدة في السويد ولا يمكن اعتقالهم لأنهم لم يخرقوا القوانين السويدية.

وينطلق العديد من الساسة الأوروبيين في توجهاتهم هذه من قاعدة مفادها أن بين أوروبا والعالم العربي والاسلامي مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية، وهذه الكتلة العربية والاسلامية هي أقرب الى أوروبا جغرافيا من أمريكا، وأي تصعيد في الموقف ضد هذه الكتلة معناه تعريض الأمن القومي الأوروبي الى الخطر. ولذلك لم تستهدف العواصم الأوروبية الوجود الاسلامي في كل تفاصيله، لكن لاحقت عناصر بأعداد محددة ثبت أنها تورطت في أعمال عنف، وهناك احتياط سياسي واعلامي رسمي في عدم التعريض بالاسلام وهنا يجب التفريق بين المواقف الرسمية ومواقف وسائل الاعلام ذات الامتدادات الصهيونية.

ويمكن القول ان الفجوة بدأت تتسع بين أوروبا وأمريكا في منحنيات سياسية عديدة، ولا تريد العواصم الأوروبية أن تتحول الى ساحة تصفيات تدفع ضريبة وقوفها الأعمى مع أمريكا، واذا شرحنا الخارطة الرسمية الأوروبية نجد أنها تنقسم الى ثلاثة أقسام فهناك أقلية أوروبية ترى ضرورة الوقوف الى جنب واشنطن قلبا وقالبا وعلى رأسها بريطانيا، ودول أوروبية بدأت تجهر برفض التوجهات الأمريكية جنب واشنطن قلبا وقالبا وعلى رأسها بريطانيا، ودول أوروبية بدأت تجهر برفض التوجهات الأمريكية مثل فرنسا والسويد وألمانيا والدانمارك والنرويج وبلجيكا وغيرها، ودول أوروبية صامتة وهي تلك التي خرجت من الخيمة السوفياتية سابقا وانضمت الى الاتحاد الأوروبي وتعتبر أن الأولوية في تأهيل نفسها سياسيا واقتصاديا والصمت خير وسيلة لعدم جلب السخط على واشنطن التي تكفلت بمساعدة هذه الدول الخارجة من البعبع الأحمر. واذا كانت المواقف الرسمية تجاه العصر الأمريكي موزعة بين الأقسام الثلاثة، فان الرأي العام الشعبي في أوروبا موقفه من أمريكا واحد ويتمثل في ما قالته سياسية سويدية من أنه علينا أن نناضل لكي لا تكون واشنطن هي الشرطي الوحيد في العالم.

* كاتب من الجزائر يقيم في السويد

جبهة الانقاذ المحظورة في الجزائر: أي أفق للعودة السياسية؟

شكري الصيفي*

■ مثلت عودة رابح الكبير، أحد قياديي الجبهة الاسلامية للانقاذ المحظورة بالخارج في الفترة الأخيرة، احد عناصر التحول المهمة في المشهد السياسي الجزائري بصفة عامة، وفي علاقة النظام الجزائري بالاسلاميين الراديكاليين بصفة خاصة، ويأتي هذا الحدث متزامنا مع اعلان الفصيل الأصولي المتشدد «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» انضمامه لتنظيم القاعدة، تزامنت هذه الأحداث مع بعض العمليات المسلحة التي استهدفت وحدات الجيش، والتي تبدو، في هذا الوقت بالذات، من قبيل اضفاء مشروعية على «الانضمام الباهت» لهذا التنظيم السلفي المتشدد للقاعدة، والذي يرفض حتى الآن القبول بشروط المصالحة الوطنية الحكومية. ومهما يكن من أمر، فان موافقة السلطات الجزائرية على عودة رابح الكبير في هذا الظرف بالذات تحمل في طياتها من الرمزية الكثير. فرابح الكبير يمثل أحد قيادات الاسلام السياسي الجزائري المعتدلة نسبيا، والتي أبدت مرونة في الحوار مع النظام الجزائري منذ منتصف التسعينات، حول سبل تجاوز أسباب الحرب الأهلية وانعكاساتها. ومن المرجح أن الاتفاق على عودة هذا القيادي الانقاذي وغيره، قد تم اعدادها بشكل مسبق في اطار«تسريع» تنفيذ مسار المصالحة الوطنية التي يتبناها النظام الجزائري، وخاصة منه جناح الرئيس بوتفليقة ووزيره الأول عبد العزيز بلخادم.

ونشير الى أن هذه العودة وما رافقها من هالة اعلامية، سرعان ما بدأ بريقها يخفت تدريجيا، رغم ما تحمله في طياتها من دلالات سياسية عميقة، والتي يمكن أن تفرز عديد التأثيرات في مستقبل الحراك السياسي في الجزائر، على المستويين المتوسط والبعيد. من جهة أخرى، يذهب بعض المحللين الى اعتبار هذا الحدث، على المدى المتوسط، بالون اختبار للاسلاميين الانقاذيين، خاصة فيما يتعلق بامكانيات عودتهم في اطار حزب جديد، يرث جبهة الانقاذ المحظورة. وتضع الحكومة شرطا أساسيا يتعلق بمدى التزام هذا الحزب المنتظر بالديمقراطية ونبذ العنف والتزام التنافس النزيه مع بقية الأطراف السياسية. وكذلك العمل على المحافظة على المعادلات والتوازنات السياسية الداخلية. كما تضع السلطات خطا احمر أمام هذا الحزب المنتظر يتعلق بجملة المحظورات القانونية التي أدت الى منع الجبهة الاسلامية من النشاط السياسي سابقا.

مجمل النقاشات داخل كواليس النظام السياسي الجزائري التي تدور بين مختلف الأجنحة قد انتهت، على الأقل وقتيا، الى تأجيل البت في مسألة انشاء حزب يضم قواعد حزب الجبهة المحظورة بقيادة العناصر المعتدلة. وذلك الى حين توفر الظروف السياسية الموضوعية داخليا، وتوقف موجة العنف المسلح التي تنفذها فلول الجماعات الرافضة للمصالحة والحسم الجذري في موضوع عودة أفراد هده الجماعات المسلحة الى الحياة المدنية، خاصة وان عددا من جمعيات المجتمع المدني وأهالي ضحايا الارهاب تسعى الى تتبع المتورطين في هذه الأعمال. من جهة أخرى فان الحكومة الجزائرية تحاول استقراء مجمل الانعكاسات المتوقعة والمواقف الاقليمية المغاربية والدولية لمثل هذا القرار. مما يسمح باتخاذ قرار صائب بخصوص هذا الملف. ولعل ما ورد في البلاغ الصحافي الناطق باسم الحكومة الجزائرية، جاء يؤكد بوضوح على عدم وجود نية لمنح تأشيرة النشاط الحزبي باسم رابح الكبير أو غيره من قيادات الجبهة المحظورة. لتبدو ملامح الصورة في شكلها الحالي متوافقة الى حد كبير مع ما تريده الحكومة الحالية، التي ترى، على ما يبدو، التريث قبل اعطاء أي تأشيرة نشاط حزبي، وذلك خوفا من مخاطر الانزلاق في حرب أهلية كما حصل في التجربة السابقة. كما أنها تعي، من جهة أخرى، أهمية ايجاد توازن سياسي وحراك اجتماعي يمكن من تجاوز غياب قوة سياسية تمثل التيار الأصولي الجزائري الأهم.

ونرجح أن اثارة ملف الجبهة وامكانية عودتها في شكل متجدد، وتزامنه مع عودة رابح الكبير، يندرج ضمن أجندة سياسية تتبناها القيادة الجزائرية الحالية في بحثها عن شخصيات سياسية «انقاذية» لم تتورط في العنف بشكل أو بآخر، وتكون قادرة على الاضطلاع بدور ما في الاستحقاقات السياسية المستقبلية. كما أنها قد تكون محاولة لتصدير أزمة داخلية، من قبيل الخلافات بين الشركاء السياسيين في الحكومة أو فيما يتعلق بحرب خلافة الرئيس بوتفليقة.

ومهما يكن من أمر السبب الفعلي لعودة هذا الملف، فإن الظهور المكثف والهالة الاعلامية التي تحيط بقيادات أصولية معروفة مثل علي بالحاج أو مدني مزراق القائد السابق للجيش الاسلامي للانقاذ أو غيرهما لن تنقذ هذه القيادات من العزلة السياسية المفروضة رسميا عليهم. وتبقى مجمل التلميحات والتسريبات غير المباشرة حول امكانية مشاركة هذه الوجوه الانقاذية في تأسيس حزب جديد «للشتات» الانقاذي مجرد تخمينات وتوقعات لن تتأكد الا بقرار رسمي. خاصة وان مشاركة هؤلاء في الأعمال المسلحة أو دعمها ولو بشكل غير مباشر، تقف حجر عثرة أمام طموحاتهم للعودة للمشهد السياسي الجزائري وذلك لجملة المعايير القانونية والسياسية التي حددتها السلطات الجزائرية، للتمكن من ممارسة أنشطة سياسية مرخص فيها.

هكذا يبدو أن عديد الأسباب السياسية الداخلية، تجعل من هوية قيادة الحزب المنتظر مسألة محل اتفاق ضمني حولها داخل الأوساط الحكومية الجزائرية الفاعلة، ففي صورة ما اذا تم مستقبلا الترخيص لهذا الحزب بالنشاط، فان نقطة الانطلاق هي ضرورة اعتدال توجهاته ومواقفه. خاصة وان التشكيلة السياسية الحاكمة الموسعة في الجزائر اليوم، لا تمثل بالضرورة لونا أو موقفا موحدا، بل انها عبارة عن فسيفساء تتعدد ضمنها الأطياف السياسية يسارا ويمينا، والقول على سبيل المثال بازاحة الشق الفرانكفوني نبقى نسبيا، لقوة هذا التيار وتشعب ارتباطاته وتجذره في المشهد السياسي والسوسيوثقافي الجزائري، كما أن التيار العروبي داخل الحكومة نفسه يبقى، على الرغم من نفوذه السياسي الحالي، حذرا في المجازفة «باستئصال» منافسيه سياسيا، بل قد تكون قدرته في الوقت الراهن محدودة في هذا الاتجاه.

وفي هذا الاطار بالذات، لا يجب التغافل عن الدور الرئيسي للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر، فعلى الرغم من انسحابها المؤقت من المشهد السياسي وبروز مؤسسة الرئاسة كمسير رئيسي للأحداث وبديل عنها، الا أن مؤسسة الجيش تبقى بفعل عوامل سوسيو ـ تاريخية متجذرة في عمق البنية السياسية لتشكل الدولة في الفضاء المغاربي عموما وفي الجزائر بشكل خاص، احدى الركائز الأساسية للسلطة السياسية. وهو ما يرجح الابقاء على دورها الاستراتيجي الذي تضطلع به منذ قرون، كحارس أمين وفعلي للنظام السياسي في المغرب في الفترات القديمة والحديثة على حد سواء، وبصفة خاصة أثناء الانتصاب العسكري التركي بالمنطقة في الفترة الحديثة فقد حكم الضباط الأتراك «الدايات» ايالة الجزائر، وتواصلت هذه السيطرة في أشكالها المختلفة الى حدود الانتصاب العسكري الاستعماري الفرنسي المباشر في الجزائر. وهكذا تواصل حضور الجيش في المشهد السياسي الجزائري لفترة طويلة من الزمن، مشكلا تدريجيا «طبقة عسكرتاريا» تخترقها نسبيا الولاءات والزبونية ويحركها أحيانا الانتماء المناطقي والتقسيم الجهوي. على أن ارتباط هذه المؤسسة بمرحلة التحرر الوطني شكل عاملا هيكليا في بناء الشرعية الوطنية وتأسيس ذاكرة مرجعية في تاريخ الجزائر، كما تركت تأثيرات لا يمكن اغفالها في طبيعة تشكل المؤسسات السياسية للدولة الوطنية بالجزائر المعاصرة.

كما يمكن اثارة معطى آخر مهم يتعلق بوزن بقية الأحزاب الاسلامية الجزائرية المعترف بها، وتتمثل في ثلاثة أحزاب أساسية هي: حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وتيار الاصلاح الوطني. وأولى الملاحظات التي يمكن أن نسوقها، هي التأكيد على أهمية مشاركة هذه الأحزاب في التحالف الحكومي ودورها السياسي والاجتماعي والثقافي لحفظ التوازن في المشهد السياسي الجزائري، في ظل غياب القطب الأصولي الأهم وذلك على مدى أكثر من عقد من الزمن. وتجدر الاشارة الى أن الوضعية الحالية لمختلف هذه التيارات السياسية تبدو في تراجع واضح، ولعل ذلك يعود للفراغ السياسي الذي خلفه غياب قيادات سياسية كاريزمية لها وزنها داخل أحزابها بدرجة أولى، وفي المشهد السياسي الجزائري العام بدرجة ثانية، من أمثال الراحل محفوظ النحناح. أو كذلك تراجع قيادات أخرى مثل عبد الله جاب الله، مما خلف وضعيات صعبة في هده التنظيمات، فهي تعاني أزمات سياسية داخلية، تتضح من خلال الانشقاقات والاتهامات المتبادلة بين قياداتها بالفساد المالي واحتكار التسيير داخلها. هذا الأمر يجعل هذه الأحزاب في موقف سياسي ضعيف داخل الحكومة، كما قد يدفع القطب «الرئاسي» أي محور بوتفليقة ـ بلخادم الى مراجعة حساباته السياسية مستقبلا لايجاد حليف قوي يمثل الاسلام السياسي المعتدل، يمكنه من تحقيق أجنداته وبرامجه.

من هذا المنطلق، وفي ظل هشاشة الأحزاب الاسلامية المعترف بها وفشل التعويل عليها ماضيا في استقطاب الأتباع السابقين لجبهة الانقاذ، سواء لدعم مشروع المصالحة الوطنية أو لاعتمادهم ضمن أجندات ومراحل سياسية لاحقة من التجاذب والاستقطاب بين مختلف أجنحة النظام السياسي الجزائري. ويبدو مما تقدم، أن الاستحقاقات الرسمية القادمة في حاجة لحليف قوي من بين الانقاذيين المعتدلين.

هذه اللمسات السياسية التي تهدف الى اعادة ادماج هذا الطرف الأصولي المعتدل تدريجيا في التحالف السياسي الرئاسي، تبدو أنامل الوزير الأول والأمين العام لجبهة التحرير الوطني والرجل القوي في الحكومة عبد العزيز بلخادم خلفها، فبعد نجاحه الى حد كبير في اضعاف الشق العلماني والفرانكفوني سياسيا، داخل وخارج النظام والتوصل الى ابرام اتفاق ضمني مع المؤسسة العسكرية بعدم التدخل في العملية السياسية. خاصة بعد استقالة أو تقاعد الضباط الكبار من أمثال محمد العماري ومن قبله خالد نزار. أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه لاعادة هيكلة المشهد السياسي في طبخة جديدة تكون بالضرورة في صالح التشكيلة السياسية المتنفذة والصاعدة.

ويرجح بعض السياسيين أن رهان الفاعلين السياسيين الحالي يهدف، فيما يهدف، الى خلق توازن جديد ذي أبعاد سياسية ـ ثقافية ـ اجتماعية. هذا الرهان فيه من الواقعية والبراغماتية السياسية الكثير، ولكنه ينطوي على عدد من الصعوبات لعل أبرزها ترويض الشق المتشدد في الجبهة، في ظل الضعف السياسي ميدانيا للقيادات التي كانت تقيم بالخارج.

ولعل الطفرة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وخاصة منها الموارد المتأتية من البترول، قد أنعشت الاقتصاد الجزائري، وساهمت وستساهم مستقبلا في دعم مواقف القيادة الجزائرية الحالية وتمكينها من كسب عديد الجولات الاستحقاقات الداخلية والخارجية. في نفس هذا السياق يعتبر نجاح سياسة المصالحة الاجتماعية والسياسية بمثابة الشرعية الحقيقية لمواصلة خطوات أخرى جريئة أقدم عليها جناح الرئيس بوتفليقة. اذ تندرج عودة بعض الوجوه الأصولية الانقاذية على ما يبدو ضمن هذا المسار الجديد. وذلك في انتظار مفاجآت سياسية أخرى قد يطلقها النظام الجزائري. ولئن جاء الحسم الرسمي المستبعد لامكانية التر